الباجه جي :

الانتخابات المقبلة يجب ان تكون تحت اشراف دولي كامل لان الحكومة وأجهزتها غير محايدة

بغداد- المدى

اعتبر الدكتور عدنان الباجه جي المرحلة المقبلة التي يمر بها العراق ، من اهم المراحل ، ان لم تكن الاهم اطلاقا على طريق بناء دولة ديمقراطية ذات سيادة ، تنأى بنفسها عن أي نوع من التدخلات الخارجية ، وتعالج مشكلاتها الداخلية بشفافية و وضوح ، وبمشاركة جميع ابناء البلد ، من دون محاولات لابعاد او تغييب أي طرف.

وقال في حوار اجرته معه " المدى " ان الانتخابات القادمة ستكون حاسمة ، و تقتضي التحشيد الواسع لها من قبل القوى الديمقراطية و الليبرالية ، العربية و الكردية ومن سائر شرائح المجتمع ، والضغط من اجل ان يكون هناك اشراف دولي حقيقي عليها ، وحتى على صناديق الاقتراع ، لان الحكومة غير محايدة ، وان اجهزتها الامنية غير منضبطة ، ولايمكن ضمان عدم تدخلها في الانتخابات ، كونها مشكلة على اساس تمثيل طائفي وفئوي ، مشيرا الى ان أي تشكيك في نزاهة الانتخابات المقبلة سيؤدي الى " كارثة وطنية " .

ارهاب الفساد هو الاخطر

وانتقد الدكتور الباجه جي اداء الحكومة الحالية ، واصفا اياها بـ " الاحادية النظرة " .. وكان هذا مدخل الحوار ..

❖ *الباجه جي من الشخصيات السياسية المهمة ، في خارج الاطار الرسمي .. كيف تتصور نفسك لو كنت في موقع المسؤولية الان ، في هذا الوضع المعقد والشائك ..؟*

- قبل كل شيء من الضروري ان اتمسك بارائي ومعتقداتي واهدافي المعلن عنها ، ولا أساوم بشانها ، وفي مقدمتها التحول نحو السيادة الكاملة ، و اعتماد الوحدة الوطنية ، ونبذ كل اشكال الطائفية (الوافدة) . وعند اعتماد هذا المبدأ علينا ان نعالج قضايا اساسية ملحة ، وهذه تتطلب تعاونا مع جميع الاطراف الاخرى ، الوطنية ، وبعض الجهات الاجنبية ومنها الاقليمية ، والسعي لتوفير الاموال الكافية لمعالجة النواقص الموجودة ، ويدخل عاملا اساسيا في هذا ، التصدي لارهاب الفساد المالي والاداري الذي يستنزف موارد الدولة .

الامور التي تتطلب المعالجة السريعة والحاسمة ليست سهلة ، ولن تستطيع أي حكومة بمفردها القيام بذلك ، و يبقى هنا استنهاض الجهد الوطني الشامل ، والموازنة بين المسؤوليات و الواجبات ..

❖ *وهل من امثلة على ذلك ..؟*

- البعض يتصور ان الوصول الى السلطة يعني الحصول على المكاسب الشخصية و الفئوية من دون النظر الى مصلحة عموم الشعب .. وهذا ما يحصل الان (عملية تقاسم غنائم) ، و ارجاع المطالب الشعبية الى الخلف . يجب ان يكون هناك جدول أولويات ، وان تكون هناك رغبة صادقة ، وإمكانات ذاتية توجب وضع الاشخاص المناسبين واللائقين في المراكز الحساسة ، ولاسيما ذات المساس بمعاناة المواطنين .

الحوار مع من يريد الحوار

❖ *ما هي في رايكم هذه الاولويات ..؟*

- في المقدمة تاتي مشكلة الامن ، وهي مشكلة صعبة .وفي رايي وقد اعلنت عن ذلك مرارا ، ليس بالامكان حل المشكلة الامنية عن طريق القوة ، او النظر الى واقع الحال بعين واحدة . لقد رأينا ان استخدام القوة ، و القوة المفرطة ادى الى نتائج عكسية ، لذا .. فان الحوار يجب ان يكون الطريق الامثل لحل الازمات الامنية .. فهي ازمات ذات طابع سياسي ، اضافة الى الطابع الاقتصادي والاجتماعي وما الى ذلك .

❖ *الحوار مع من ..؟*

- مع جميع الاطراف التي يمكن ان نتحاور معها ، وهنا يجب ان نلاحظ ان بعض الاطراف لديها مواقف حدية في هذا الاتجاه ، و من ذلك الامور التكفيرية ، او محاولات اعادة النظام السابق بصيغة او باخرى .. هؤلاء لديهم اجندة اخرى ، وهم اساسا ضد مبدأ الحوار ، ولهم اهداف تختلف تماما مع اهدافنا في اقامة نظام ديمقراطي . وبالمقابل ، هناك اغلبية كبيرة ، حتى ممن حملوا ويحملون السلاح ، بالامكان استقطابهم والتحاور معهم والنظر في مطالبهم وما يمكن ان يتحقق منها . المهم ، هناك اعداد كبيرة من الناس يشعرون انهم مهمشون ، ولم يعاملوا معاملة عادلة ، و انهم اخرجوا من العمل السياسي ..

❖ *قلت بامكانية التعامل مع من يحملون السلاح .. ولكن هناك من يرى غير ذلك ، ويستبعد أي تفاهم مع من قاتلوا الامريكان والقوات العراقية .. كيف تنظر الى ذلك ..؟*

- الحرب العراقية الايرانية استنزفت مئات الالاف من الارواح ، و الكثير من الموارد .. وبعد قتال استمر ثماني سنوات جلس المتحاربون ليتفاوضوا . وفي الشأن الداخلي تحارب الاخوة الاكراد مع كل الحكومات السابقة ، وتحاوروا وتفاوضوا مع كل الحكومات السابقة .. المهم في الموضوع هو النظر الى المصلحة الوطنية اولا .. ولا اريد هنا التشبيه ، و انما ان اضرب مثلا فقط ..

اولويات الخدمات ايضا

❖ *الجانب الأمني له اولوية .. وماذا عن الامور الاخرى ..؟*

- الاولويات مترابطة ومتشابكة .. وكما قلت .. يجب ان لا ننظر بعين واحدة ، لان تعثر الخدمات و الاختناق الاقتصادي ، من الامور الجوهرية التي تصعد وتيرة العنف ، المشكلة الامنية لن تحل بقوة السلاح ، و انما بالحوار ايضا ، واشعار الناس بانك في خدمتهم وليس العكس ، فتوفير الخدمات ومعالجة الوضع الاقتصادي ، جزء لا يتجزأ من المشكلة الامنية .. يجب ان نحول كل او معظم ايراداتنا المالية لمعالجة المشاكل التي يعاني منها المواطنون ، وخاصة المتعلقة بحياتهم اليومية مثل الكهرباء والماء و البنزين واختناقات الطرق وغيرها .. هذه الامور لها افضلية واسبقية ، و ليس الامور الهامشية التي تهدر فيها الاموال الان . يجب ضغط المصروفات بالنسبة للقضايا الثانوية .. هناك هدر غير معقول في امور غير معقولة ، في وقت يعاني المواطنون من اسوأ الازمات ، اضافة الى الفساد المستشري في معظم مفاصل الدولة ، او اداراتها .. ان لم نعالج موضوع هذا الفساد وبسرعة ، لن يكون هناك امن ولا امان .. لان " الطرف الاخر " يشعر انه امام مسؤولين غير حريصين على وطنهم ولا يمكن الوثوق بهم .

❖ *يوجد تضارب في حديثك .. تتهم الحكومة بالفساد ، وتطالبها بمعالجة الفساد ..!*

- أبدا .. انا لم اتهم الحكومة ، ولم اشخص طرفا محددا ، ولكن الجميع يلمس وجود فساد اداري ومالي ، ووجود هدر غير مبرر، وكذلك وجود حكومة لا تتمتع بالكفاءة المطلوبة .. والحكومة نفسها تقر ذلك ، لانها قامت على اساس التوافقات والمصالح ، وليس على اساس الكفاءة والرغبة الصادقة في خدمة الشعب .

❖ *ولكن الحكومة تشكو من قلة الموارد ..؟*

- بل ، من سوء التصرف بالموارد .. فمع ارتفاع اسعار النفط تدخل الى الميزانية ٣٠ مليار دولار او اكثر ، عدا معونات الدول المانحة ، وهذا المبلغ لم يوضع في الاماكن التي يجب ان يوضع فيها .. هذا كل ما في الامر ، فساد وسوء تخطيط ، وعدم كفاءة ، الا اننا في الوقت نفسه يجب ان لا نغفل وجود الكثير من الجهود الخيرة التي تعمل لمصلحة البلد في داخل الحكومة ، كما يجب ان لا نغفل الظروف الموضوعية المحيطة بكل عمل .

فشل الاجندة الأمريكية

❖ *عندما دخلت الولايات المتحدة الى العراق ، قدمت برامج واحلاما وردية ، بان يكون العراق واحة للديمقراطية و الازدهار الاقتصادي في المنطقة .. الا يعني انتكاس الوضع الاقتصادي والسياسي و الامني ، فشلا للمخطط الامريكي ..؟*

- هذا السؤال مجرد ترديد لنظريات لا وجود لها على ارض الواقع ، الولايات المتحدة عندما دخلت العراق ، لم تكن لديها أي خطة فيما يتعلق بادارة شؤون العراق بعد سقوط النظام ، وكان من الواضح ان فراغا كبيرا سيحدث عند انتهاء العهد السابق ، وجاء الامريكان وهم غير مستعدين ، وبدون خطة محددة . ومنذ اليوم الاول للاحتلال بدأ التخبط ، واستمر حتى يومنا هذا . لقد قامت قوة الاحتلال بهدم هيكل الدولة بحساب اعادة البناء من جديد ، ولكن ، كيف ..؟ ذلك لم يكن في تصور الامريكان وغيرهم ، كانت فكرة (الهدم) خاطئة ، لان هيكل الدولة العراقية موجود منذ اكثر من ٨٠ سنة ، وتبلور هذا الهيكل وطرات عليه تغيرات وتحولات ، بعضها جيد والبعض الاخر سيئ ، فليس من المعقول القيام بهدم هذا الهيكل كليا ليصار الى بناء هيكل جديد غير محدد الملامح ، وبادوات ضعيفة ، كان المفروض ان يستفيدوا من الشيء الموجود ، وان يبنوا فوقه ، او يحسنوا فيه ، مع استبعاد ما يتفق على انه غير صالح . وكان الخطأ القاتل في حل الجيش وفصل وتسريح عشرات الالاف من الموظفين ، مع تلكؤ واضح في اعادة البناء . الطراز الامريكي في الحكم وضع املاءات خاطئة على واقع هو غير الواقع الامريكي .

❖ *انتم .. كنتم ، مع القوى السياسية الاخرى جزءاً من الحكم بعد سقوط النظام السابق .. ماذا فعلتم من اجل تصويب المسار..؟*

- في الداخل توجد قوى ضاغطة ، ولكن باتجاه مصلحي مع الاسف ، الكثير من الاحزاب والقوى السياسية جاءت باوراق خاصة بها ، وبذلت كل ما في وسعها للاستحواذ على الوظائف والمكاسب الآنية ، واهملت الجوانب المتعلقة بحياة الشعب .. وكانت الذريعة التي تردد هي عدم استقرار الوضع الامني .. هذا الوضع " الامني " لم يعالج بالطريقة الصحيحة ، وكثيرا ما تم الاعتماد على القوة المفرطة التي ادت الى نتائج معكوسة ، وهذا ما نلمسه .. وبصراحة هناك تخبط ، مع وجود جهات وقوى مرتبطة بدول مجاورة ، لها اهداف خاصة ، من ضمنها الاستفادة من عدم الاستقرار الامني .

مؤتمر أيلول

❖ *في هذا الوضع المتلبّد .. ما الذي تخططون له للمستقبل .. وعلى الاقل للمرحلة المقبلة ، او بالاحرى الانتخابات القادمة ..؟*

- الان .. امام الشعب العراقي فرصة كبيرة ليقول كلمته في الانتخابات الآتية ، لان الجمعية الوطنية التي سيتم انتخابها " غير مؤقتة " ، وستحكم لمدة اربع سنوات ، لذلك من الضروري ان تكون هذه الجمعية متوازنة ، وتعكس الواقع العراقي كما هو ، وليس كالجمعية الحالية التي لا تمثل الواقع العراقي ، لاسباب كثيرة معروفة .

❖ *ماذا تعدون للانتخابات ..؟*

- نعمل على تشكيل تكتل واسع للقوى الوطنية الليبرالية –الديمقراطية .

❖ *مع الدكتور اياد علاوي ..؟*

- نعم .. ولا نستثني في هذا التكتل فئة من الشعب . التكتل لا يضم القوى الوطنية الليبرالية والديمقراطية فقط ، وانما يضم ايضا اطرافا دينية معتدلة ، واطرافا عشائرية ، بصرف النظر عن الانتماء الطائفي او العرقي . يجب ان نتقدم بقائمة تمثل كتلة او ائتلافا موسعا تتمثل فيه جميع شرائح المجتمع العراقي ، ولكن ليس من المنظور التحاصصي او الطائفي ، واعتقد ان مثل هذا التكتل سينال تاييدا واسعا في الانتخابات .

❖ *ما هو دوركم في هذا التكتل ..؟*

- نحن مشاركون في الهيئة التحضيرية للمؤتمر الوطني الذي سيعقد في العاشر من الشهر المقبل ، ونامل ان يتمخض هذا المؤتمر عن قرار للبدء بالحملة الانتخابية من خلال تشكيل تجمع القوى الوطنية ، وتشكيل لجنة تنفيذية لهذا التجمع تقوم بمهام الاشراف على الاعداد لخوض الانتخابات .

لا وجود للعرب السنة

❖ *المعروف ان الاطراف السياسية الرئيسية للاكراد كانت دائما مع التوجه الديمقراطي .. ما هو موقعهم في التكتل الجديد ..؟*

- هي بلا شك قوة فاعلة في أي تحرك ديمقراطي ، ولدينا لقاءات وحوارات لبلورة صيغة تفاهم مشتركة .. وهناك ترحيب من جميع الاطراف في هذا المجال .

❖ *وماذا عن مقاطعي الانتخابات السابقة ، مثل مجلس الحوار الوطني ، او " ممثلي العرب السنة " ..؟*

- هم مشاركون في المؤتمر كمجلس حوار وطني ، وليس كممثلين للعرب السنة . ليس هناك ما يسمى ممثلين للعرب السنة او العرب الشيعة . هم قوى سياسية. والمؤتمر الوطني سيضم قوى وشخصيات سنية وشيعية ومن كل الاطياف ، مع الابتعاد عن التمثيل الطائفي .. اعتقد ان المحاصصة الطائفية كانت من الاخطاء المقيتة التي ارتكبها الاحتلال منذ تاسيس مجلس الحكم ، بتاثير من بعض القوى السياسية الداخلية .

النظام الانتخابي

❖ *تحدثت عن قائمة موسعة مشتركة للقوى الديمقراطية ، و الليبرالية .. ولكن .. ماذا لو تم الابتعاد عن الدائرة الانتخابية الواحدة ، وجرت الانتخابات حسب المحافظات ..؟*

- هذا الامر موضوع في الحساب ، هل سنخوض الانتخابات على وفق نظام القائمة الواحدة ، ام الدوائر المتعددة ، ام النظام المزدوج .. اذا ما تم الاقرار بان يكون العراق كله منطقة انتخابية واحدة ، سندخل بقائمة موسعة كبيرة ، اما اذا كان على اساس المحافظات فندخل بـ ١٨ قائمة او اكثر ، فاذا ما اعتبرت بغداد ٣ مناطق انتخابية ، ستكون هناك ٢٠ قائمة ، وفي هذه الحالة سنعتمد على زج الشخصيات المؤثرة في كل المناطق ، اضافة الى تمثيل القوى السياسية ، وتبقى الحالة الثالثة وهي المزج بين الطريقتين الاولى و الثانية ، حيث يتم اختيار ثلث او نصف الاعضاء على اساس انتخابات المحافظات ، و البقية على اساس القائمة الواحدة .. وهنا نلجا الى الاسلوبين المعتمدين في الانتخابات على اساس الدائرة الواحدة و الدوائر المتعددة .. وبالطبع ستكلف اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر العام بمتابعة الموضوع مع القوى السياسية المتحالفة للوصول الى القائمة او القوائم الافضل .

❖ *انتم شخصيا ماذا تحبذون ، نظام الدائرة الواحدة ، أم الدوائر المتعددة ، ام النظام المزدوج..؟*

- النظام المزدوج يتيح اختيار الشخصيات المحلية المرموقة ، اضافة الى الكتلة السياسية .. اعتقد انه افضل من النظامين الآخرين.

الفيدرالية والميليشيات

❖ *تبقى المسالة المقلقة ، الان ، وفي الانتخابات .. وهي مسالة الميليشيات .. كيف تنظرون الى انتخابات في ظل ميليشيات مسلحة ..؟*

- لا يمكن ان تكون هناك دولة فيها عدة جيوش ، حتى الدول الفيدرالية التي تكون فيها الحكومات المركزية ضعيفة جدا ، مثل سويسرا ، تمتلك الاقاليم فيها كل الصلاحيات باستثناء ثلاثة اشياء ، هي القوات المسلحة والعلاقات الخارجية و البنك المركزي .

في قانون ادارة الدولة بينا الاشياء التي تكون محصورة بيد الحكومة المركزية ، واهمها الجيش و الامن العام والاشراف على الثروات الطبيعية . والان .. اذا وافقنا على وجود ميليشيات في مناطق معينة ، ولنضع النقاط على الحروف .. اذا وافقنا على وجود "ميليشيات شيعية" ، فان المجموعات المسلحة السنية ستكون ميليشيات شرعية ايضا .

❖ *وبالنسبة للاكراد ..؟*

- الاكراد لديهم الان ، او لديهم طموح كونفيدرالي .. فهم قومية لها خصائصها ، وهذا مدون في اول دستور بعد تاسيس الدولة العراقية ، حيث نص على معاملة خاصة للمنطقة الكردية على وفق حق تقرير المصير .

❖ *وماذا عن فيدرالية الوسط والجنوب ..؟*

- ليس لها أي معنى ، او أي مبرر .. لماذا نفرق ابناء الجنوب عن ابناء الوسط ..؟

❖ *من المبررات التي طرحت تعرض ابناء الجنوب " الشيعة " للكثير من المظلومية.*

- لا يوجد شيعة مظلومون .. يوجد عراقيون مظلومون ، شيعة وسنة و عرب وتركمان وغيرهم . ولنفترض انهم مظلومون .. فما علاقة المظلومية بالفيدرالية ..؟! المظلوم ياخذ حقوقه .. في النظام السابق كأن هناك شيعة مستفيدون وسنة مظلومون .. وكذلك العكس .. وكل ذلك لا علاقة له بالفيدرالية .

هناك مسالة واحدة مفهومة ، وهي القبضة الحديدية للسلطة المركزية ، مما يوجب اعتماد اللا مركزية مع صلاحيات واسعة للمحافظات ، ويترك الامر لابناء هذه المحافظات فيما بعد ، ليقرروا –ان رغبوا –تشكيل وحدات ادارية اوسع . المركزية المفرطة تعالج باللامركزية الواسعة .. هذا صحيح ، اما الرابط بين الفيدرالية والمظلومية فيتطلب تاسيس اقليم في كل انحاء العراق من المظلومين ..!

حماية دولية

❖ *الان .. ونحن مقبلون على انتخابات حاسمة –كما قلت –كيف يمكن ضمان اجراء انتخابات حرة ونزيهة ..؟*

- نحن سنضغط في اتجاه وجود اشراف دولي على الانتخابات ، وبحماية دولية لصناديق الاقتراع .. هناك حقيقة يجب الاقرار بها ، وهي ان المفوضية العليا للانتخابات اخفقت في الكثير من المناطق في معالجة الخروقات ، وهي ليست لديها الصلاحيات اللازمة لذلك . ان الاستعانة بالحكومة وبالشرطة لحماية المراكز الانتخابية امر غير واقعي ، لاننا نعرف كيف تم اختيار افراد الشرطة ، واية جهة ينتسبون اليها .. والقوات المحلية لن تكون محايدة ، والحكومة اساسا طرف في العملية الانتخابية وهي غير محايدة ، لذا يجب توفير ضمانات دولية لاجراء الانتخابات ، فأي تشكيك او طعن في نزاهتها ، سيكون بمثابة كارثة وطنية ، لانه يعيد التوترات ، وربما بشكل اكثر عنفا . ومن هذا نحن نواصل جهودنا وضغطنا لتوفير المراقبة والحماية من قوى محايدة لضمان نجاح العملية السياسية.

المحرر مع الباجه جي

الأيام القريبة ستشهد ولادة أوسع تكتل ديمقراطي - ليبرالي